طبق الاصل

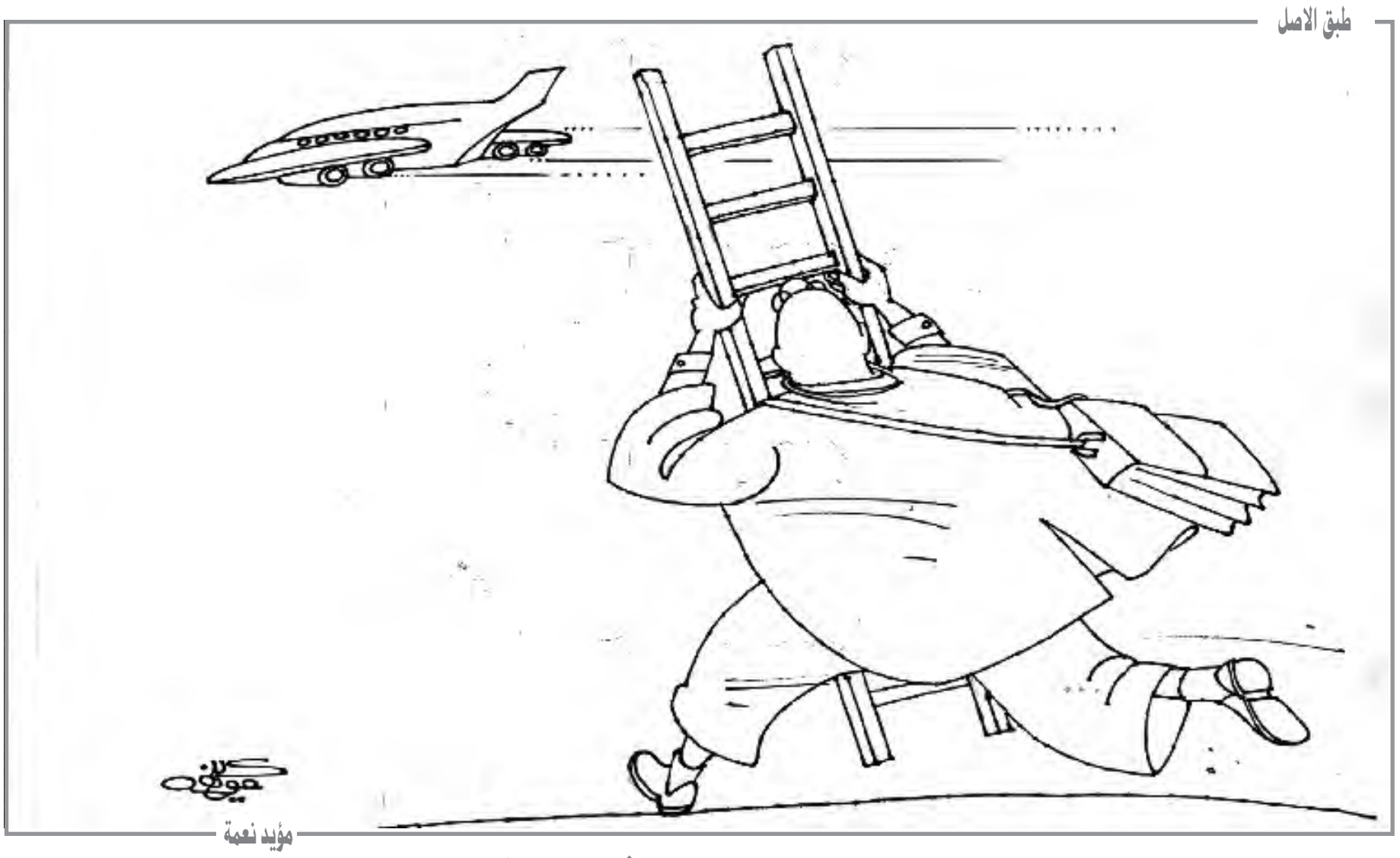

مؤيد نعمة

حقيقة الارهاب في امريكا

ضجة كبيرة وأرقام قليلة واحكام خفيفة!

عندما صعد الرئيس بوش إلى المنصة في اكاديمية اوهايو الحكومية دعا إلى تجديد الاعمال الوطنية الامريكية وتفاخر بنجاح الحكومة الامريكية في مقاضاة الإرهابيين. والى جانبه النائب العام البيرتو غونزاليس قال بوش "ان التحقيقات الفدرالية مع الإرهابيين قد أدت إلى اصدار احكام ضد اكثر من (٤٠٠) من المشتبه بهم واكثر من نصف المشتبه بهم تمت ادانتهم".

بقلم : دان ايكن وجولي تيت
ترجمة : غادة محسن

استخدم بوش ومسؤولو الادارة الاميركية بضمنهم غونزاليس وجون اشكروفت الذي سبقه هذه الارقام مرات عديدة للدلالة على جهود الحكومة ضد الارهاب، إلا ان هذه الارقام مضللة في احسن الاحوال. فحسب تحليلات لائحة وزارة العدل الخاصة بقضايا الارهاب يظهر ان (٣٩) شخصاً وليس (٢٠٠) شخص كما يلمح المسؤولون قد أدينوا بجرائم الارهاب او تهديد الامن الوطني. واغلب البقية قد ادينوا بجرائم من الدرجة الثانية كتقديم بلاغ كاذب او خرق قانون الهجرة، ولكل اللائحة هذه كان متوسط الحكم هو فقط احد عشر شهراً.

من هنا تدل الارقام على ان جهود الحكومة لتحديد الارهاب في الولايات المتحدة كانت اقل نجاحاً مما تدعيه السلطات غالباً، اذ تقدم هذه الإحصاءات دعما ضئيلاً لمسألة اكتشاف السلطات وأدانتها للمئات من الإرهابيين، وما عدا عددا قليلا من الحالات المعروفة جيداً . كسائق الشاحنة ليمان فارس الذي حاول ان يهدم جسر بروكلين . فان عدداً قليلاً من الذين تم اعتقالهم قد اشتركوا في مؤامرات فعلية داخل الولايات المتحدة. ومن بين كل الاشخاص المتهمين نتيجة للتحقيقات في عمليات الارهاب لمدة ثلاث سنوت بعد هجمات الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١، لم تجد صحيفة البوست علاقة واضحة بالارهاب او الجماعات الارهابية لمئة وثمانين شخصاً. واحد فقط من تسعة اشخاص في القائمة له علاقة بما يسمى شبكة القاعدة للارهاب وادين اربعة عشر شخصاً فقط بجرائم لها علاقة بالارهاب . ومن ضمنهم فارس وزاكرياس موسمي مخطط احداث الحادي عشر من ايلول . ووجود ارتباطات واضحة له بجماعة القاعدة. اما العديد من الحالات الاخرى فهي تضم جماعات المخدرات الكولومبيين والمساندين للقضية الفلسطينية ومجرمي الحرب الراونديين وغيرهم ممن لم تتضح لهم علاقات واضحة بالقاعدة او مؤسسها اسامة بن لادن.

ولقد ظهر ان عدداً كبيراً من الاشخاص جرفتهم التحقيقات ضد الارهاب بالمصادفة، اما عن طريق معلومات من مجهول او نتيجة ظروف تدعو للاشتباه او بسوء الحظ . وبقي هؤلاء الاشخاص يصنفون كمدانين بالارهاب لسنوات حتى بعد ان ظهر عدم وجود علاقة لهم بالجماعات المتطرفة. على سبيل المثال فان مقاضاة عشرين شخصاً، اغلبهم عراقيون في بنسلفانيا يصل إلى نحو ١٠٪ من الاشخاص الذين ادينوا، على الرغم من ان كل المجموعة اثبتت عدم صلتها بالارهاب عام ٢٠٠١ ,

"في الكثير من هذه الحالات يبدو ان هناك أدلة اقل مما نفترض في البداية او ما أخبرنا به" يقول بروس هوفمان، خبير تحقيقات الارهاب الذي يرأس مكتب واشنطن لاجراء ابحاث الامن الوطني، "هناك تأثر ضمني عميق في اتخاذ إجراءات صارمة ضد أي نشاط غير مشروع، إلا ان التحدي هو عدم المبالغة في صفهم كإرهابيين من الدرجة الأولى عندما يكونون في الواقع مجرد مخالفين لقانون ما وليس أكثر". ويقول مسؤولو وزارة الدفاع انهم لم يحاولوا المبالغة بأهمية هؤلاء المدانين او بعلاقاتهم بالارهاب، وذكروا ان القائمة تنظر نظرة جزئية إلى جهودهم التي يبذلونها. ويوضح المسؤولون ان كل الاشخاص قد وضعت اسماؤهم في القائمة في البداية بسبب ارتباطات مشتبه بها او ادعاءات بعلاقتهم بالارهاب، ثم بدأوا من الاسبوع الماضي بتقليص عدد الدلائل التي تؤدي إلى شمولهم ضمن قائمة الارهاب.

ويقول باري سابين رئيس قسم إن القضاة يلجأون إلى عقوبات مخففة عندما يكونون غير متأكدين من ثبوت الجرائم سواء ممارسة او دعم الارهاب، والكثير من المتهمين قد أدينوا ايضاً بجرائم صغيرة مقابل تقديم معلومات غير معروفة تساعد في تحقيقات أخرى.

ويضيف " لا يمكن اضافة اسم شخص إلى تلك القائمة اذا لم يكن هناك شك حول تهديد الامن الوطني او في الاقل مبدئياً، ولكن هل يمثل كل هؤلاء تهديداً مستمراً؟ قد يكون الجواب لا .. ولا نحاول ان نزيد او نقلل من حجم ما نقوم به، فلا نريد ان تطلق صفات او عناوين لا تتلاءم مع قاموا به".

الأرقام

منذ هجمات الحادي عشر من أيلول اعتمدت احصائيات وزارة العدل كمصدر رئيس للأرقام التي تبين وضع التحقيقات ضد الارهاب في الولايات المتحدة، وعادة يشار اليها غالباً في الخطب الرسمية والشهادات المقدمة للكونغرس. وتحوي القائمة التي حصلت عليها صحيفة البوست (٣٦١) من الحالات التي وصفت بتحقيقات اعمال ارهابية لقسم الجرائم في الوزارة منذ الحادي عشر من ايلول ٢٠٠١ ولغاية ايلول ,٢٠٠٤ واحدة وثلاثون حالة من هذه القائمة لم يتسن تقييمها لانها كانت مغلقة ومختومة (ولا تحوي القائمة سوى اربعين حالة حفظت من وقتها لتصل إلى العدد الذي اشار اليه بوش الاجمالي البالغ ٤٠٠)، وتحاول صحيفة البوست تحديث وتصحيح المعلومات كلما كان ممكنا بضمنها احكام الادانة او السجن التي تم الحكم بها في الاشهر التسعة الاخيرة. ولا تضم قائمة القضايا الداخلية المشتبهين بالارهاب المحتجزين في سجن غوانتانامو العسكري في كوبا او في مواقع سرية في العالم، ولا تضم كذلك ٥٠ شخصاً الذين أعلنت وزارة العدل احتجازهم كشهود رئيسيين او ثلاثة اشخاص محتجزين في سجن عسكري جنوب كارولينا، اطلق سراح احدهم.

وشخصت صحيفة البوست (١٨٠) حالة لم يتم فيها ايجاد أية صلة بالقاعدة او أية مجموعة ارهابية اخرى وفقاً لسجلات المحكمة والتصريحات الرسمية، والمعد في التقرير حول احداث ايلول او نشرات الاخبار، وحتى بعض الحالات التي ادعي في البداية وجود صلة بالارهابيين اسقطت لاحقاً ومن بين قائمة الاشخاص البالغ عددهم (١٤٢) الذين ربطوا بالمجاميع الإرهابية، ادين (٣٩) منهم بجرائم لها علاقة بالارهاب او تهديد الامن الوطني واكثر من (١٢) من المتهمين تمت تبرئتهم او رفضت التهم الموجهة إليهم، بضمنهم ثلاثة مغاربة في ديترويت الذين اسقطت عنهم الاتهامات في ايلول بعد ان اعترفت وزارة العدل بسوء التصرفات القضائية.

وليس بالغريب ان هذه الجرائم الصغيرة حكم عليها بعقوبات صغيرة، فمعدل عقوبة السجن لكل الحالات، سواء كانت لها علاقة بالارهاب ام لا، كانت احد عشر شهراً، واكثر الادانات شيوعاً هي قضايا الاحتيال او تقديم بلاغات كاذبة او تجاوزات جوازات السفر. ولحد الآن تم الحكم على اثنين فقط بالسجن مدى الحياة، احدهم هو ريتشارد ريد الذي حاول نسف طائرة فوق المحيط الاطلسي واحبط الركاب محاولته، والآخر هو ماسود خان من مريلاند الذي أدين لسفره إلى الباكستان محاولاً القتال في صفوف طالبان ضد القوات الامريكية، واثنين ادينا بجرائم لها علاقة بالارهاب ويواجهان عقوبة السجن المؤبد وهما احمد عبد الستار وهو مصري بالولادة ويعمل في البريد وأدين بالتآمر للخطف والقتل في بلد اجنبي، وعلي التميمي وهو قائد روحي يعيش في شمال فرجينيا واتهم بتشجيعه الآخرين للذهاب إلى مخيمات الإرهابيين، وادين في أواخر شهر أيلول ولم يكن ضمن القائمة التي حصلت عليها صحيفة البوست.

وكانت لأربعة عشر شخصاً فقط من هؤلاء المتهمين بالارهاب وتهديد الامن الوطني ارتباطات فعلية واضحة مع شبكة ابن لادن، وابرزهم موسوي وريد. أما الآخرون ومن ضمنهم فارس وهو شخص اعترف بعضويته في القاعدة الذي حاول تخريب جسر بروكلين، وكذلك ستة يمنيين من لاكاوانا نيويورك ادينوا لتجهيزهم الإرهابيين بالمواد عند انضمامهم لمعسكر القاعدة التدريبي قبل (١١) أيلول فضلاً عن ذلك فان مقاتل طالبان جون ولكر لند ذو صلة وثيقة بالحكومة الافغانية المخلوعة ولكن قد تدرب في مخيم القاعدة.

وتوصلت صحيفة البوست إلى النتائج نفسها التي اظهرتها دراسات جامعة نيويورك وجامعة سايكروزو لحالات الارهاب وكلتا الجامعتين درستا عدداً من القضايا.

واكثر من ثلث الحالات هي نتيجة اعتقالات قوات (FBI) بعد احداث الحاي عشر من ايلول التي أدت إلى اعتقال مئات المهاجرين المسلمين بسبب خروقات قانونية لا تمت بصلة لأحداث اختطاف الطائرة او اعمال الإرهاب. وحسب قول جوليت كيم وهو مسؤول قضائي سابق في حكومة كلينتون والذي يتراس برنامج الامن الوطني في جامعة هارفرد . مدرسة جون كنيدي فان "المشكلة انه ليس من السهل اعداد الارقام.. ليس لدينا تقييمات دقيقة ان كانت الحرب ضد الارهاب تؤدي عملها".

ملاحقة القاعدة

قبل هجمات الحادي عشر من ايلول كان الكثير من المسؤولين المحنكين العاملين لمقارعة الارهاب في الولايات المتحدة يعتقدون ان خلايا القاعدة كانت تختبئ في البلاد بانتظار الأوامر لشن هجمات، وادت الضربات . التي نفذها (١٩) ممن اختطفوا الطائرات وكانوا قد وصلوا الى الولايات المتحدة وتدربوا هنا من دون ان يعلم بهم احد . إلى حملة مكثفة من قبل وزارة العدل و FBIوالوكالات الأخرى لمعرفة العاملين في تنظيمات القاعدة على الاراضي الامريكية. ووضعت نتائج معلومات وزارة العدل احتمالية ان وجود العاملين من القاعدة او المتعاطفين معها ضمن الولايات المتحدة هو أما وجود محدود او لم يتم كشفه، حسب ما يراه عدد من خبراء مقاومة الارهاب. اذ تقول مارثا كرينشو من جامعة ويسليان في كونتيكوت، التي درست الارهاب منذ نهايات عام ١٩٦٠، ان من المحتمل ان يكون لديهم افراد هنا أي في الولايات المتحدة ومنذ فترة طويلة وقد نصاب بالدهشة دائماً ولكن أرى ان ذلك اقل احتمالاً اذا ما قارنا محاولتهم لاعادة اسلوب الحادي عشر من ايلول ومحاولة التسلل من الخارج.

ويقول خبراء آخرون ومسؤولون حكوميون ان الاعداد القليلة لاحكام الارهاب الداخلي هو جزء من ستراتيجية الحكومة الامريكية لتصفية بعض أخطر المشتبه بهم . مثل العقل المخطط لاحداث الحادي عشر من ايلول وهو خالد شيخ محمد . خارج اسوار المحاكم. ونتيجة لذلك تمت متابعة عدد محدود من الحالات المهمة علنا في دور المحاكم الامريكية. ويقول فيت د. دين أستاذ القانون في جورج تاون والذي ترأس مكتب السياسة القانونية في وزارة العدل قبل وبعد الهجمات، ان الستراتيجية الأولية هي باستخدام (التحفظات القانونية) واحتجاز الاشخاص المشتبه بهم وحكمهم بجرائم صغيرة، ويضيف "انت تتحدث عن خرق للقانون الذي قد لا يصل إلى حد ما يطلق عليه عادة قضية فيدرالية دولية: بالاشارة إلى الاحتيال ببطاقات الائتمان والجرائم الاخرى، الا ان الحسابات لا تحدث بمعزل عن باقي الامور، فالحديث ليس فقط عن الجرائم نفسها بل عن الاشتباه بالارهاب وهذا يميل بالحسابات لمصلحة القضاء. وغالباً ما كان مسؤولو إدارة بوش يقارنون ستراتيجيتهم هذه (مع الارهاب) مع الحملة ضد المافيا من قبل المدعي العام روبرت كيندي الذي صوت لمقاضاة اعضاء المافيا على جرائم صغيرة كالبصق على رصيف الطريق.

ديفد نيفين الذي مثل طالب جامعة ايداهو سامي عمر الحسين، وهو مواطن سعودي تمت تبرئته من تهم إرهاب دولية في محاكمة تابعها الكثير الصيف الماضي وتم الاتفاق على ترحيله بدل مواجهته قوانين الهجرة. ويقول نيفين هناك فروق رئيسة بين القضايا ضد الارهاب الحالية ومقاضاة العصابات مثل الكابون، الذي عرفه لأدانته بالتهرب من الضرائب، ويقول نيفين ان الجميع يعرف ان الكابون كان يقوم بجرائم قتل وكل الجرائم الاخرى ولكن لم يتمكنوا من أدانته. ويضيف نيفين " وهذا أمر حسن اذا فكرت انك امسكت بالشيطان" فالمشكلة انك في نهاية المطاف تنتهي باشخاص مثل سامي الحسين، ومتى ما عشت في ذلك العالم فستقع بالاخطاء وستؤذي أناسا ابرياء".

استخدام قضية لبناء اخرى

اتضح في النهاية ان اغلب القضايا في وزارة العدل لا تمت بصلة لجرائم الارهاب. فقد شملوا حسن نصر الله، مولود في ميشيغان، ادين بالاحتيال ببطاقات الائتمان الذي لديه نفس أسم رئيس حزب الله، وعبد الفريد في شمال كارولينا الذي اعتقل ببلاغ كاذب بأنه كان يرسل الاموال إلى حركة طالبان ورحل بعد اعترافه انه كذب عند تقديمه طلب قرض، ومعين اسلام بت باكستاني يعمل في محل مجوهرات في بنسلفانيا قضى ثمانية أشهر في السجن قبل ان يرحل للاحتيال بالزواج وقضايا الهجرة، وهناك قضية فرانسواز كوكني وهو مواطن فرنسي اخطأ عندما عبر الحدود الكندية بشكل غير قانوني يوم٤ أيلول ٢٠٠١ وكان بحوزته صندوق من السكاكين، واتضح انه كان يستخدم هذه السكاكين في عمله ورحل في آذار ٢٠٠٣ بعد اعتباره مذنباً لدخول البلاد بشكل غير قانوني وقضيته لا تمت بصلة بالارهاب كما يقول محاميه كريستوفر سميث.

إلا ان بعض الحالات تبقى مضللة، فمسألة الصلة بالارهاب تبقى قائمة حتى بعد اسقاط الادعاءات الرسمية عن وجود مثل هذه الروابط. ولنأخذ قضية انعام ارنؤط، مدير مؤسسة الاحسان الدولية ومقرها الينويز، الذي اتهم بضجة في تشرين الأول ٢٠٠٢ بدعوى المساعدة بالتمويل ومنح المعدات إلى اعضاء القاعدة في ثلاث قارات وتم غلق مؤسسته الخيرية. وبعد اقل من سنة اسقط القضاء ست تهم من اصل سبع وجهت إليه وحكم عليه مدانا في قضية واحدة وهي الابتزاز لتمويل مقاتلين في البوسنة والشيشان، وفي جلسة المحاكمة في ١٦ آب ٢٠٠٣ اخبر قاضي المقاطعة سوزان كونلون المدعين انهم "فشلوا في ربط النقاط وانه لم يكن هناك من دليل بعلاقة ارنؤط بالقاعدة او تقديم الدعم لها".

أما الادارة فتنظر إلى الموضوع على نحو مختلف، ففي كلمة لبوش في مركز مقارعة الارهاب الوطني شمال فرجينيا، قال ان التحقيقات ساعدت على غلق مؤسسة خيرية في الينويز اتضح انها تمرر الأموال للقاعدة.

سابن، رئيس لجنة قمع الارهاب قال انه لم يستطع ان يناقش تفاصيل اغلب القضايا الا ان واحدة بالذات تبين ستراتيجية الحكومة وهي ادانة عبد الرحمن العمودي الذي اعترف بأخذ مليون دولار من ليبيا واستخدام المبلغ لافراد يخططون لاغتيال ولي العهد السعودي.

العمودي الذي عمل مسبقاً مع كبار المسؤولين الامريكيين كرئيس مجلس المسلمين الامريكيين، اتفق على التعاون مع المحققين الفدراليين كجزء من اتفاقية قضائية، وقال سابن ان الصفقة قصة ناجحة تبين كيف يمكن للقضاة استخدام قضية لبناء اخرى، مضيفاً لقد نجحنا في الحصول على معلومات وتجميع جهود مخابراتنا في العديد من هذه القضايا.

عن : الواشنطن بوست.

غليان في الشرق الأقصى وتغير الاقطاب!

من وقت لآخر تشهد الجغرافيا السياسية ،حركات شبيهة بحركات الاقطاب القارية ، فمنطقة جنوب آسيا تشهد فترة من التعايش السلمي لم تشهدها منذ وقت طويل ، وفي الوقت نفسه تدخل منطقة شرق آسيا في فترة من الاضطرابات ، وفي ما عدا الازمة الكورية الشمالية ، فان هذه الاضطرابات تتمحور حول ثلاث نقاط ساخنة:

ترجمة : زينب محمد
بقلم : بريتوتيرتريس

بين بكين وطوكيو: اذ لم تكن أزمة نيسان بصدد الكتب المدرسية اليابانية إلا زبد موجة أوسع واشمل، أرادت الصين فيها ان تتصرف حيال التصرفات اليابانية بهدف تطبيع سياستها الدفاعية وتأكيد مصالحها: فقد شهد شهر شباط الماضي التوقيع على مذكرة اميركية . يابانية تعرض فيها أن امن تايوان يهم طوكيو وواشنطن، وتأكيد اليابان على مشاريعها في مجال الدفاع المناهض للصواريخ، واعلانها عن ارسال خفر السواحل لحماية جزر سنكاكو، المتنازع عليها بين البلدين وفي تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ وبسبب مفهومها الواسع عن مياهها الاقليمية ارسلت بكين غواصة للقيام بغارة في المياه اليابانية، على خلفية الجهود اليابانية الرامية إلى الحصول على مقعد العضو الدائم في مجلس أمن الأمم المتحدة، وتحويل القوات اليابانية الخاصة في الدفاع الذاتي إلى جيش حقيقي.

النقطة الساخنة الثانية هي ان المنازعات بين بيكين وتايبيه اتخذت منعطفاً مثيراً للقلق في الأشهر الاخيرة الماضية، فازاء نشر الصواريخ مقابل الجزيرة، تواجه تايبيه في الحقيقة حماية جادة مضادة للصواريخ البالستية وهذا ما ترفضه الصين، التي تسعى إلى ردع استقلال الاقليم المتمرد، وبهذا الشأن فانها صوتت على قانون (مناهضة الانفصال) الذي يعلن ان اللجوء إلى القوة ضد الجزيرة المتمرة خيار مفتوح.

اما آخر بؤر التوتر غير المنظور فهي بين اليابان وكوريا الجنوبية، وتتركز هذه التوترات على مجموعة من الجزر الصغيرة المسماة (صخور لياتكور)، وكانت سيئول قد عززت وجودها في المنطقة حديثاً وسمحت للناس بزيارتها، مما أغضب طوكيو التي لا تستند مطالبها على أساس قانوني، وفي مطلع حزيران اقترب البلدان من الحدث الخطير، بمواجهة استمرت يومين بين الدوريات اليابانية والكورية الجنوبية، وهذه الاحداث ليست منعزلة الواحدة عن الأخرى، وهي ناجمة عن منطق تأكيد الهوية والتنافس الاقتصادي الذي يترافق مع التصعيد في القوة العسكرية. ومع انتهاء الحرب الباردة واختفاء آخر أثر للوجود الاستعماري. (اعادة ماكاو في عام ١٩٩٠) عادت آسيا إلى الآسيويين، واصبحت الصين واليابان وتايوان والكوريتان تعبر عن هويتها الوطنية بحرية، وهذا التعبير هو أيضاً رد فعل ضد الهيمنة الامريكية إذ يكتسب الوجود العسكري صفة ثقيلة احياناً. ولكن في الوقت الذي تحتفل فيه الولايات المتحدة الاميركية وأوروبا وروسيا بانتصارات عام ١٩٤٥، من المفيد التذكير بان آسيا دخلت في القرن الحادي والعشرين من دون ان تكون قد غادرت القرن السابق بشكل كامل، ما دامت المنازعات الموروثة عن الجزء الأول من القرن العشرين قائمة أو احتفظت مفاهيم النزاهة والطبقات بأهمية خاصة في العلاقات بين الدول فزيارات رؤساء وزراء اليابان إلى معابد ياسوكوني التي كرست لذكرى المحاربين، اثارت عدة احتجاجات. وما تزال وسائل الامن المشترك متذبذبة في المنطقة، وفي هذا السياق يضاف الرأي العام وثقله المتزايد إلى التواترات، وعدا ذلك فان الشهية الجامحة لدى دول آسيا تضغط على العلاقات بين الدول، وفي الحقيقة ان معظم النزاعات الاقليمية تقع في مناطق بحرية غنية بالهيدروكربورات، وان تطوير الاساطيل البحرية من قبل العناصر المحركة الآسيوية الكبرى يهدف إلى حماية التموين وتأكيد السيادة الوطنية على المناطق المتنازع عليها، فضلاً عن ظهور الصين عاملاً مركزياً في هذا التنافس فهي تسعى إلى مد نفوذها ومواجهة نفوذ الولايات المتحدة الاميركية، وان التحديث العسكري الذي قامت به كان يعني قبل كل شيء تايوان، ففي بضعة أعوام شعرت الصين بانها قوية بما يكفي لمواجهة خيار عسكري ضد الحزيرة، التي على الرغم من انها اندمجت في القارة اكثر فاكثر على الصعيد الاقتصادي إلا انها ابتعدت بالسرعة نفسها على الصعيد السياسي. وتنظر اليابان من جانبها بعين القلق إلى الانتشار الاقتصادي والعسكري للصين في آسيا وتطوير الاسلحة النووية لكوريا الشمالية، وفي الوقت نفسه تتمنى اليابان ان تصبح مثل جارتها، قوة كبرى معترفا بها، تمتلك سياسة دفاعية حقيقية وهذا ما يقلق ايضاً بكين وسيئول، فالكوريون الجنوبيون يبدو انهم يحاولون توازن تحالفهم مع واشنطن بالتقارب مع بكين، واخيراً تسعى الصين إلى ان تظهر كلاعب دور بناء في ادارة الازمة الكورية الشمالية ولا يخلو دورها من الغموض. صحيح ان كوريا الشمالية تمثل مأزقاً بالنسبة لبكين، فهي تعي مخاطر هروب بيونغ يانغ إلى امام وتخشى كثيراً من دون شك انهيار البلد. لكن كيف نفسر الإستراتيجية الصينية ازاء اليابان وتايوان؟ بوسعنا الاعتقاد بان البلد يشعر بقوته ولهذا يجيز لنفسه رفع لهجته وذلك ليس خطأ فالعالم كله اليوم يداهن الصين، واتت إستراتيجيتها في عزل حلفاء الولايات المتحدة الاميركية عن بقية آسيا ببعض النتائج: ولكنها كشفت ايضاً عن ضعف النظام، فالصين غير قادرة على اسكات المطاليب التايوانية وهي لم تتوقع من دون شك ان يثير القانون المناهض للانفصال مثل ردود الفعل هذه في الخارج، وبسبب عدم قدرتها على ان تسمح بمثل هذا التطلع الديمقراطي لشعبها فانها اخذت تشجعه على التعبير عن الميول الكارهة للاجانب التي قد تخرج عن السيطرة. وليس من قبيل المصادفة ان تدخل منطقة شرق آسيا في فترة من التوترات في نفس الوقت الذي تبدو فيه منطقة جنوب آسيا هادئة فالصين والهند تسعيان إلى تسوية خلافاتهما.

ومن أسلوب القادة الصينيين تأمين جبهة قبل فتح جبهة أخرى ولا سيما ان بكين قد سعت إلى تسوية آخر خلافاتها الحدودية مع روسيا وتقيمان الآن تمارين عسكرية مشتركة بشكل واسع.

وعلى الرغم من ان الافراط في القوة الاميركية هو موضع جدل في المنطقة، إلا ان الولايات المتحدة الاميركية تبقى الجانب الوحيد القادر اليوم بتأثيرها السياسي ووجودها العسكري على ان تمنع التوترات العسكرية الموجودة من ان تؤدي إلى مواجهات عسكرية. ومن جانبها فان اوروبا المفتونة بتصعيد القوة الصينية، تبدو غير قادرة على رؤية حقيقية لبناء ستراتيجيتها في آسيا.

عن : لوفيغارو